نشر عدة مقالات تندد بـ«عاصفة الحزم» متبنياً وجهة النظر الإيرانية

مصر: اعتقال الطاهر الهاشمي القيادي ورئيس جمعية «الثقلين»

اعتقلت السلطات المصرية، فجر أمس الثلاثاء، الطاهر الهاشمي، القيادي الشيعي الموالي لإيران ورئيس جمعية «الثقلين» التي ثبت تورطها في نشر التشيع في مصر.

واقتحمت قوات الأمن مقر الجمعية بالدقي قجرا، وصادرت عدة أوراق ومستندات هامة، فيما كشفت اللجنة المشكلة من وزارة التضامن الاجتماعي وجود مخالفات داخل الجمعية.

وذكرت مصادر مصرية لـ«العربية.نت» أن أجهزة الأمن تحقق في بلاغات تقدم بها ائتلاف «الصحابة»، تؤكد بالمستندات تلقي الهاشمي تمويلات من إيران لنشر التشيع في مصر، والترويج لأوهام الخلافة الفارسية، إضافة لبيعته للإمام الخميني.

وقال علاء السعيد، أمين عام الائتلاف لـ«العربية.نت»، إن «الهاشمي تردد على إيران كثيرا، وقام برئاسة وفود مصرية وعربية لزيارة مدينة قم الشيعية، وفي إحدى زياراته قام ببيعة الخميني، معترفا بأنه مرجعيته الأولى».

في سياق متصل، نشر القيادي الشيعي المقبوض عليه عدة مقالات تندد بـ«عاصفة الحزم»، متبنيا وجهة النظر الإيرانية في الحرب على اليمن.

الطاهر الهاشمي برز خلال الأعوام الماضية بتصريحاته المدافعة عن الشيعة وحقهم القانوني في بناء الحسينيات والأحزاب في مصر، وقد ولد في محافظة البحيرة شمال القاهرة، ولقت الأنظار لتشيعه بعد هجومه على الشيخ علي جمعة مفتي مصر السابق، ردا على تصريحاته التي أكد فيها أن مصر من الصعب أن « تتشيع»، وهو ما اغضب الهاشمي وكتب منددا بالمفتي.

طارق الهاشمي

حاول الهاشمي تدشين حزب «التحرير الشيعي»، إلا أن أوراقه رفضت من قبل لجنة شؤون الأحزاب بسبب غياب التصاريح والتقارير الأمنية الرافضة للحزب، نظرا للنشاط الشيعي الذي يقوم به، ومحاولات تشييع المصريين فيما عرف «بالتبشير الشيعي»، خاصة في مناطق الصعيد، وهو ما دفع إلى تأسيس جمعية «الثقلين» الأهلية التي روجت للمذهب الشيعي، واستضاف فيها قادة الشيعة بعد ثورة يناير.

وكانت «العربية.نت» قدنشرت منذ أيام تقريرا عن فتح السلطات المصرية تحقيقا في بلاغات تقدم بها ناشطون حقوقيون وممثلون لائتلاف «الدفاع عن الصحابة وآل البيت»، أكدوا خلالها وجود ما لا يقل عن 20 جمعية أهلية تابعة للشيعة في مصر، وترويج للمذهب الشيعي بتمويل من مؤسسات وأفراد في إيران والعراق ولبنان.

وقال تقرير «العربية.نت» إن من بين هذه الجمعيات جمعية في منطقة الدقي بالجيزة – وهي جمعية «الثقلين» لصاحبها الطاهر الهاشمي – استقبلت خلال العام 2012 أثناء حكم «الإخوان» قيادات إيرانية وعراقية وبعض قيادات الحرس الثوري، وجمعية أخرى في مدينة طنطا شمال البلاد، وقد ألقي الأمن القبض على صاحبها بعد أن تبين أنه يقيم حسينية في منزله.

الأردن ينفي اتهامات دمشق بتدريب «إرهابيين»

بعض العناصر الإرهابية أثناء تدريبهم

نفت الحكومة الأردنية، أمس الثلاثاء، اتهامات دمشق بتدريب «إرهابيين» على أراضيها وتسهيل سيطرتهم على معابر حدودية، مؤكدة أن من «مصلحة المملكة أن تكون سوريا آمنة ومستقرة».

وقال وزير الدولة الأردني لشؤون الإعلام محمد المومني إن «لغة دمشق الاتهامية لا تمت للواقع بصلة»، وإن الأردن «لا يقبل التشكيك بمواقفه القومية المناصرة للشعب السوري» و«الداعمة لحل سياسي للأزمة السورية».

وأضاف المومني، وهو أيضا المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية، في تصريحاته التي أوردتها وكالة الأنباء الأردنية الرسمية، أن «مصلحة الأردن في أن تكون سوريا آمنة ومستقرة وقادرة على إبقاء مشاكلها داخل حدودها».

ودعا المومني سوريا إلى أن «تركز جهودها على إنجاح العملية السياسية وحقن دماء شعبها بدلا من الاستمرار بكيل الاتهامات لدول أخرى»، مشيرا إلى أن «فشل السلطات السورية بإقناع أبناء شعبها بالجلوس على طاولة الحوار، هو سبب مشاكل سوريا وليس أي شيء آخر».

وكانت وزارة الخارجية السورية اتهمت الاثنين الأردن بتدريب «إرهابيين» على أرضه وبتسهيل سيطرتهم على معابر حدودية، محذرة إياه من وصول «التهديد الإرهابي» إلى أرضه وداعية مجلس الأمن إلى التدخل.

من جهة أخرى أشار المومني إلى أن «استمرار الأزمة السورية أفضى لتداعيات كبيرة على الأردن، تمثلت باستضافة نحو مليون ونصف المليون سوري على أراضيه، وما ترتب على ذلك من أعباء اقتصادية ومالية وأمنية واجتماعية».

وقال إن «كلفة اللجوء السوري تزيد على 2.9 مليار دولار سنويا»، موضحا أنه «يوجد في مدارس المملكة ما يزيد على 140 ألف طالب سوري، إضافة إلى التأثيرات على القطاع الصحي والبنية التحتية، ناهيك عن العبء الأمني والعسكري لحماية الحدود التي لا تحميها سوريا من جانبها الحدودي».

سوريا.. ضباط النظام ينهبون تدمر

ضباط سوريون ينهبون آثار تدمر

تلوح في الأفق حرب اقتصادية دائرة بين ضباط النظام السوري وتنظيم «داعش»، وصلت حدتها إلى مدينة تدمر الأثرية.

فآثار مدينة زنوبيا أول امرأة حكمت المشرق تتعرض للنهب الممنهج من قبل ضباط النظام لبيعها في الخارج، وفي الوقت نفسه تتعرض تدمر للهجوم من قبل قوات «داعش»، التي تريد احتلالها لتدميرها وسرقة ما صغر حجمه وغلا ثمنه.

الحرب لم تندلع بين النظام و«داعش» إلا في المناطق الغنية بالنفط وبالآثار والفوسفات والغاز، فالهدنة الطويلة بين النظام ومتطرفي «داعش» لا تخرق إلا حين يقع الخلاف على مصدر مالي للطرفين، بحسب ناشطين من الرقة.

حرب تدمر أدت إلى مقتل عشرات الضباط والعناصر من شبيحة الأسد بينهم من يسمون بالأمراء، وهم معروفون بقيامهم بعمليات السرقة وتهريب النفط والآثار، بحسب ناشطين.

مصادر إعلامية مقربة من النظام أكدت مقتل قائد عمليات منطقة تدمر اللواء حيدر علي أسعد، ومقتل العميد الركن معتز ديب من القرداحة وهو ابن خالة بشار الأسد مع مرافقيه، وكذلك العقيد محمد مخلوف وهو قريب للأسد أيضاً.

المرصد السوري لحقوق الإنسان أكد استمرار الاشتباكات بين قوات النظام، وعناصر تنظيم «داعش»، في محيط تدمر وريف حمص الشرقي، مترافقا مع غارات جوية، وسط تقدم جديد لـ«داعش» في المنطقة.

وحسب مراقبين، فإن معركة تدمر وريف حمص الشرقي، مصيرية للطرفين لغنى المنطقة بالفوسفات والغاز والمراكز النفطية.

المعارضة تسيطر على أكبر قاعدة عسكرية للأسد في إدلب

أفراد المعارضة السورية في إدلب

سيطر مقاتلو المعارضة السورية، وبينهم «جبهة النصرة»، اليوم الثلاثاء، على أكبر قاعدة عسكرية متبقية للنظام في محافظة إدلب في شمال غرب البلاد، بحسب ما ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مدير المرصد رامي عبدالرحمن: «انسحبت كل قوات النظام من معسكر المسطومة، أكبر القواعد العسكرية المتبقية لها في محافظة إدلب»، مشيرا إلى أن المعسكر «هو الآن بكامله تحت سيطرة جيش الفتح» المؤلف من «جبهة النصرة» ومجموعة من الفصائل الأخرى.

وأوضح أن السيطرة جاءت بعد «هجوم بدأ الأحد واشتباكات استمرت يومين بين قوات النظام وجيش الفتح المؤلف من جبهة النصرة وجند الأقصى وفيلق الشام وحركة أحرار الشام وأجناد الشام وجيش السنة ولواء الحق».

وأقر الإعلام الرسمي ضمناً بانسحاب قوات النظام من المعسكر، إذ أورد التلفزيون في شريط إخباري عاجل أن «وحدة الجيش التي كانت ترابط في معسكر المسطومة انتقلت لتعزز الدفاعات في أريحا» الواقعة على سبعة كيلومترات من المسطومة.

ولم يبق للنظام تواجد في محافظة إدلب إلا في أريحا ومطار أبو الضهور العسكري الواقع على بعد أكثر من 50 كيلومترا جنوب غرب المنطقة التي تشهد اشتباكات حاليا. ويضم معسكر المسطومة آلاف الجنود ومعدات ثقيلة وذخائر وكميات كبيرة من السلاح.

الخارجية المصرية : التعليقات الأجنبية على القضاء المصرى «مجافية للواقع»

تأمين مشدد على القضاة بعد دعوات إخوانية لاغتيالهم

كثفت وزارة الداخلية المصرية من إجراءات تأمين القضاة، وذلك بعد أن شهدت الساعات الماضية دعوات إخوانية لاغتيال القضاة وأعضاء النيابة العامة في مصر بعد صدور أحكام بالإعدام على الرئيس المعزول محمد مرسي وعدد من قيادات الإخوان.

وقال أكرم كساب، عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والقيادي بجماعة «الإخوان»، إن الخلاص من القضاة والقضاء عليهم فريضة شرعية وضرورة بشرية وثورية تتطلبها المرحلة الثورية الحالية – كما وصفها –، مضيفاً أن مصر كلها يجب أن تنتفض للدفاع عن الرئيس المعزول.

وأضاف كساب في مداخلة هاتفية على قناة «مصر الآن» الموالية لجماعة «الإخوان» والتي تبث من تركيا: «نحن أمام نوعية من البشر تستخف بأرواح الناس وبدماء الأبرياء، وهذه النوعية من الناس أقولها وبكل صراحة يجب القصاص من هؤلاء، كل قاض ظالم تجرأ على إعدام الناس دون بينة».

وردا على ذلك، وضعت الأجهزة الأمنية خطة مشددة لتأمين القضاة وأماكن إقامتهم، ومقار المحاكم تعتمد على الدفع بمجموعات قتالية وخبراء مفرقعات مع التنسيق مع المباحث الجنائية وإدارات الحراسات الخاصة والأمن العام لتأمين القضاة ومنازلهم وأماكن عملهم.

بعد مقتل القضاة الثلاثة في سيناء

ونشرت أجهزة الأمن عناصر من الشرطة السرية قرب مقار المحاكم مع توسيع دائرة الاشتباه، وتركيب بوابات إلكترونية، وإغلاق الشوارع الجانبية تحسبا لوقوع أعمال عنف أو شغب، مع تعزيز سيارات تأمين الطرق بضباط وقوات خاصة بالتعاون مع القوات المسلحة، وسط انتشار للكمائن الثابتة والمتحركة في الطريق والشوارع المحيطة بالمحاكم.

وفي سياق متصل، صرح مصدر أمني بأن أجهزة الأمن توصلت إلى معلومات جديدة حول المتهمين باغتيال القضاة في سيناء قد تقود لضبطهم قريبا، مضيفاً أن أجهزة الأمن قامت بفحص عشرات الرسائل التي تحمل تهديدات بالقتل وتصل للقضاة على هواتفهم المحمولة من مجهولين وأكدت وزارة الخارجية المصرية أن تصريحات المسئولين الأجانب حول قرارى محكمة الجنايات بشأن إحالة أوراق القضيتين المعروفتين إعلاميًا بقضية «الخابر» و«الهروب من سجن وادى النطرون»إلى فضيلة المفتى لأخذ الرأى الشرعى، «مجافية للواقع» وتتضمن تقييمات ورؤى غير مقبولة حول النظام القضائي المصرى الذى يتمتع بالاستقلالية الكاملة. وشدد السفير بدر عبد العاطى، المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية، على أن السلطة التنفيذية فى مصر حريصة كل الحرص على رفض الانتقاص من مصداقية السلطة القضائية، تأكيدًا للمبدأ الأساسى للديمقراطية القاضى بالفصل بين السلطات، ومجددا رفض مصر إخضاع قضائها المشهود بنزاهته وميراثه التاريخي الطويل على مدار حوالى قرنين لتقييمات وتحليلات لأطراف خارجية.

مشيرًا إلى أن مثل هذه التعليقات إنما تتجاهل الضمانات الكاملة التى كفلها الدستور والقانون المصرى للمتهمين بما يوفر محاكمات عادلة ونزيهة من خلال درجات مختلفة للتقاضى بما فى ذلك إمكانية استئناف أحكام الإعدام مرتين أمام محكمة النقض. وأكد عبد العاطى أن استقلالية النظام القضائى فى أى دولة فى العالم لا يجب ولا يتعين أن تكون محل تشكيك من منطلق تعدد النظم القضائية الدولية لاعتبارات تاريخية وقانونية وثقافية، بل يفترض احترام خصوصية التنوع الذى يثرى الحضارة الإنسانية بدلا من محاولات فرض الوصاية وإطلاق الأحكام المسبقة باعتبارها مسألة شديدة الخطورة تفتح الباب أمام سجال لا طائل من ورائه. وشدد على أن قرارات وأحكام القضاء المصرى لا يمكن أن تتأثر بتعليقات خارجية وإنما بنصوص القانون والدستور والحرص على إنفاذ العدالة بعيدًا عن محاولات التأثير فيه لأغراض سياسية. وأضاف المتحدث أن كل ما سبق ينطبق على كل تلك التصريحات الصادرة عن دول تنصب أنفسها كأوصياء على الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان أو دول أخرى تتسم سياساتها بالقمع والتعدى على حقوق الأقليات كالأقليات العربية والكردية.

عبد الغفار: سنتصدى لإرهاب الإخوان بكل حسم وحزم وقوة

أكد اللواء مجدى عبد الغفار وزير الداخلية المصري أن أجهزة الأمن المصرية ستتصدى لإرهاب الإخوان بكل حسم وحزم وقوة وأن الخطط الأمنية كفيلة بردعهم وإجهاض مخططاتهم.

وقال خلال الاجتماع الذي عقده اليوم الأحد مع عدد من مساعديه الوزير والقيادات الأمنية المعنية إن مواجهة أعمال العنف والإرهاب لا تتطلب فقط التواجد الأمني التقليدي، وإنما تتطلب أيضا فكرا أمنيا خلاقا قادرا على التعامل الإيجابي مع أعباء المرحلة واعتماد مجموعة من التدابير والإجراءات الأمنية الحاسمة التي تتضاءل أمامها فرص تنفيذ المخططات العدائية التي تستهدف أمن الوطن.

وأضاف أن الاستراتيجية الأمنية خلال المرحلة الراهنة تستهدف العبور بالبلاد من تلك المرحلة الدقيقة وضمان استقرارها من خلال التعاون الوثيق مع رجال القوات المسلحة الباسل، وتطوير منظومة الأداء الأمني والاحتفاظ بمعدلات متزايدة في مجال ضبط الجريمة والتصدي بحزم وإجهاض تحركات العناصر الإرهابية.

وزير الداخلية المصري في جولة تفقدية على اقسام الشرطة

وأكد وزير الداخلية أنه إزاء إصرار التنظيمات الإرهابية على دفع عناصرها للقيام بأعمال من شأنها ترويع الآمنين من خلال دعوات لفاعليات غير مسؤولة تزامناً مع صدور بعض الأحكام القضائية فإن رجال الشرطة ملتزمون بمواجهة محاولات إثارة الشغب، وأن كافة أجهزة وزارة الداخلية سوف تتصدى لأي مظهر من مظاهر الخروج على القانون بمنتهى الحزم والحسم، وفق ما يكفله القانون من حمايه لأمن الوطن والمواطنين.

ووجه الوزير باتخاذ كافة الإجراءات التأمينية لحماية المنشآت الهامة والحيوية والتعامل الفوري مع أية اعتداءات قد تتعرض لها وإجهاض أية مخططات تحاول المساس بأمن الوطن ومقدراته، وتكثيف الدوريات الأمنية على كافة المحاور وتفعيل دور نقاط التفتيش والتمركزات الثابتة والمتحركة وتفعيل الخطط الأمنية لتوجيه ضربات استباقية لإجهاض أية مخططات عدائية وشدد على أهمية المتابعة المستمرة من جانب القيادات للوقوف على مدى جاهزية القوات للتعامل مع المواقف الأمنية الطارئة.